K”

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

30 **رجب** 1435 –29 **مايو** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الانسان في العالم	22

منذ عامين.. "ملاحظة جدة" تحتجز 10 أحداث "تعسفيا"

متحدث "الشؤون الاجتماعية" لـ الوطن : أنا منشغل بحفل الوزير

المصدر: جريدة الوطن الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=189479&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

أبلغ قاضي دار الملاحظة بجدة، الشيخ نصر اليمني، "الوطن" بانقضاء فترة محكومية 10 نزلاء منذ عامين دون أن يطلقوا، موضحا أن عدد النزلاء في الدار "170 نزيلا، 15% منهم سعوديون، وأعمارهم بين الـ14و17".

وبينما علمت "الوطن" أن جمعية حقوق الإنسان خاطبت الوزارة في مضمون شكاوى تلقتها من أولياء أمور نزلاء، يتظلمون من الاحتجاز التعسفي لمن انتهت محكوميته، وتعرض البعض إلى عنف، أجرت الصحيفة اتصالا هاتفيا بالمتحدث الرسمي للوزارة خالد الثبيتي، وعرضت عليه المعلومات المتوافرة لديها، مع إمهاله للرد، إلا أنه قال: "لا معلومات لدي، أنا مشغول في حفل مع الوزير"، ثم أغلق الهاتف.

اختلفت الأسباب التي دفعت عشرة أحداث في جدة للخروج على القانون، ليصبح كل منهم فجأة نزيلا بـ"دار الملاحظة" في جدة، ولكن لم يتصور أحد منهم أنه سيتم نسيانه داخل الدار لأكثر من عامين بعد انتهاء فترة محكوميته.

وكشف قاضي الدار الشيخ نصر اليُمنى لـ"الوطن": "أن عشرة أحداث من نزلاء الدار قضوا فترة سجنهم، وما زالوا قيد الحبس منذ عامين"، مؤكدا أن دوره في الدار ينحصر في البت بالقضايا التي ارتكبها الأحداث، وإصدار أحكام قضائية بحقهم، ثم يودعون سجنا خاصا داخل الدار". وأضاف أن "البطء الذي تشهده إجراءات قضايا الأحداث يتسبب في بقاء الحدث داخل الدار دون الحكم عليه، على سبيل المثال تم حصر عشرة منهم انتهت فترة محكومياتهم منذ عامين، لرفع خطاب بأمرهم لوزير الشؤون الاجتماعية للنظر في إطلاق سراحهم".

وأوضح اليمني أن "عدد النزلاء في الدار يبلغ 170 نزيلا، 15% منهم سعوديون، و80% أجانب، و5٪ من مجهولي الهوية، وأن أعمارهم تتراوح بين 14 و17 عاما، وأن القضايا التي ترتكب تدور حول السرقة، والمضاربات، والجرائم الأخلاقية، مشيرا إلى أن الدار تحتوي على عنابر للحبس الانفرادي حسب السلوك السيئ المرتكب من قبل الحدث.

وكشف قاضي الدار عن تجاوزات وصفها بـ"الخطيرة" ترتكب من قبل بعض النزلاء ضد عدد من زملائهم، من بينها حالات تحرش تم ضبطها من قبل مشرفين ومراقبين في الدار، وتم توقيع العقوبات النظامية بالمخطئين، علاوة على وجود حالات هروب تدل على ضعف الرقابة".

وانتقد قاضي الدار مبنى دار الملاحظة الحالي، بقولة "مبنى الدار سيئ جدا، وأنشئ من 40 عاما وهناك مطالب لإنشاء دار مجهزة تناسب هذه الفئة، وتتوفر بها كافة الإمكانات".

من جهة أخرى، علمت "الوطن" من مصادر مطلعة بجمعية حقوق الإنسان، أن "الجمعية تلقت شكاوى عدة من أولياء أمور نزلاء في دار الملاحظة بسبب بطء إجراءات محاكمة أبنائهم، واحتجازهم تعسفيا بعد انتهاء محكومياتهم، وتعرض البعض لحالات عنف".

وأوضحت المصادر أن "حقوق الإنسان خاطبت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتجاوزات التي تحدث في كافة دور الإيواء بشتى أنواعها، مطالبة بسرعة إيجاد حلول مناسبة لما تعاني منه تلك الدور، إلا أن المشكلة ما زالت قائمة".

"الوطن" أجرت اتصالا هاتفيا بالمتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي، وعرضت عليه ما توفر لديها من معلومات عن قصور في دار الملاحظة الاجتماعية في جدة، وانقضاء فترة محكوميات أحداث ما زالوا قيد الإقامة بالدار، إلا أنه بعد أن استمع لكافة الملاحظات، تعجل في الحديث، وقال "أعتذر عن الرد، فلا معلومات لدي عن الموضوع"، وعرضت عليه الصحيفة إمهاله لجمع المعلومات، إلا أنه عاد وكرر انشغاله بقوله "أنا مشغول، أنا في حفلة مع الوزير"، ثم أغلق الهاتف دون وداع.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أمير "عسير": لا بد من تكاتف المؤسسات المجتمعية لحماية الشباب

المصدر: جريدة الحياة الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
اضغط هنا

أبها - يحيى جابر
أكد أمير منطقة عسير رئيس مجلس شباب المنطقة الأمير فيصل بن خالد أهمية تكاتف المؤسسات المجتمعية لإنجاح الفعاليات الهادفة لحماية الشباب، مشدداً على ضرورة استهداف الشباب لحمايتهم من السلوكيات الخاطئة، تزامناً مع فترة الاختبارات التي يتعرض فيها الشباب لكثير من المغالطات والانجراف.
وأوضح أمير عسير خلال اختتام حملة «لا تحرق مستقبلك» أمس، أنه انطلاقاً من أهمية دور الشباب في المجتمع والمحافظة عليهم، استهدفت الحملة العديد من المدارس والمقاهي وأماكن تجمع الشباب، إضافة إلى أن المجلس اختار هذا التوقيت لإقامة الحملة، لإقامة الحملة تزامناً مع فترة الاختبارات، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف إيصال رسالة الحملة لأكبر شريحة ممكنة.
من جهته، قال الأمين العام لمجلس شباب منطقة عسير عادل آل عمر إن أمير المنطقة وجه بتسهيل مهمة فريق العمل المشارك في تنفيذ الحملة، والتعاون معها من الجهات المعنية في كل محافظات المنطقة، إذ استهدفت الحملة أكثر من 10 آلاف شاب على مستوى المنطقة، إضافة إلى إقامة عدد من الندوات والمعارض في مختلف مدارس المنطقة وتوزيع 20 ألف نشرة إعلانية تحوي معلومات مهمة عن مشكلات آفة التدخين.
وأفاد آل عمر بأنه يجري العمل حالياً على إطلاق حملات أخرى مشابهة لتصحيح بعض الظواهر السلبية المنتشرة بين أوساط الشباب، والتي تأتي ضمن جهود مجلس شباب منطقة عسير في توعية الشباب بمجمل المخاطر التي تواجههم وتثقيفهم ونشر الوعي بين أوساطهم.
من جهة أخرى، التقى الأمير في ضيافة الإمارة بحي السد مساء أمس شيوخ القبائل والأعيان والمواطنين، واستمع والحضور في بداية اللقاء إلى عدد من القصائد الشعرية التي نالت استحسان الجميع.

وزير الشؤون الاجتماعية: خطوات تحديثية لمساعدة "الأسر الضمانية"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
اضغط هنا

مكة المكرمة - «الحياة»

افتتح وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أمس، الملتقى الضماني الدوري الثامن بعنوان «الضمان الاجتماعي الشمولي»، كما افتتح معرض الأسر المنتجة المصاحب للملتقى، والذي تنظمه وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي، وذلك بالمدينة الجامعية في مكة المكرمة.
وقال وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين: « إن الملتقى يأتي ليدشن اتجاهاً حديثاً يتبناه الضمان الاجتماعي كأحدث مسارات العطاء التي تنهض عبر رؤية شمولية واسعة تتكئ فيها على منظومة من محاور العطاء، بينها البرامج المساندة والمعاشات والمساعدات وخدمات الرعاية والتأهيل، إضافة إلى برامج الصناديق الخيرية والموارد والتسليف، بحيث تغدو حزمة أمان اجتماعية ذات نظرة شمولية تحقق المعنى الدال للحياة الكريمة للأسرة الضمانية».
وأشار إلى أن الضمان الاجتماعي حقق خطوات تحديثية كثيرة وذات نوعية مميزة، ليس أولها اعتماد الأنظمة الإلكترونية والتقنية الحديثة في جل مفاصل أداء الواجب ومباشرة المهمة بحثاً وتدقيقاً وحفظاً وتنسيقاً وتسليماً مثلما لن يكون آخرها استحداث البرامج المكملة دعماً ومساندة وشمولاً.
وأكد أن مسيرة العمل التكافلي والإنمائي الرسمي التي تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية بالنهوض بمهامها الوطنية عبر وكالاتها الثلاث «الضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية للأسرة، والتنمية الاجتماعية» تسعى دوماً إلى خلق الجديد وابتكار الأمثل وتبني الأحدث نحو كل ما من شأنه تلبية متطلبات الإنسان السعودي المحتاج في هذا البلد.
من جهته، أوضح وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي محمد العقلا خلال كلمته أن الموازنة تمت زيادتها إلى 27 بليون ريال لهذا العام، بعد أن كانت ثلاثة بلايين ريال في عام 1426هـ، مشيداً بالتطور والنقلة النوعية في أسلوب العمل ونوعية الخدمة التي شملت الصرف الآلي والبرامج المساندة والمشاريع الإنتاجية.
وبيّن العقلا أن موضوع الملتقى يتمحور حول الصرف الشمولي الذي تنطلق أسسه من بناء شراكات متنوعة تضمن النظرة الشمولية لرعاية الأسر المستفيدة بما يحقق الحياة الكريمة لها وفقاً لتكامل الخدمة وربطها ببعض، انطلاقاً من المعاشات والمساعدات والبرامج المساندة والرعاية والتأهيل والتوظيف وبرامج التدريب والمشاريع الإنتاجية بالتعاون مع عدد من الصناديق المالية المختلفة، لافتاً إلى أن الهدف من هذا الملتقى أن يكون للضمان نظرة شمولية تضمن المعنى الحقيقي للحياة الكريمة من طريق بناء شراكات متعددة الأطراف.
وناقش الملتقى في الجلسة الأولى الورقة التي تحمل عنوان «الضمان الشمولي» قدمها وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي محمد العقلا، ثم ورقة عمل بعنوان «مجالات التوعية والتثقيف بحماية النزاهة ومكافحة الفساد»، وورقة بعنوان «تجربة هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج في برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء»، وورقة بعنوان «المهجورات.»

المجلس الأعلى للقضاء يخصّص دوائر تنفيذ لـ "الأحكام الأجنبية"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
علمت «الحياة» أن المجلس الأعلى للقضاء قرّر تخصيص دوائر تنفيذ في المحاكم السعودية لاعتماد تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة من محاكم خارج البلاد.
ووجه رئيس المجلس الأعلى للقضاء وزير العدل الدكتور محمد العيسى بتخصيص دائرة تنفيذ أو أكثر لتنفيذ قرارات اللجان شبه القضائية والأحكام الأجنبية، بحيث تضم كل محكمة خمس دوائر تنفيذ وأكثر.

ويأتي هذا التوجيه بعد درس الإدارة العامة للمستشارين بـ«مجلس القضاء» لمقترح رفعته وكالة وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ، وطلبات مرفوعة من رئيس إحدى المحاكم لتخصيص دوائر تنفيذ قرارات اللجان شبه القضائية والأجنبية في محاكم المدن والمحافظات الرئيسة.

ووضع المجلس حلولاً إضافية في حال تعذر وصول عدد دوائر التنفيذ في المحكمة الواحدة إلى خمس، وكانت أقل من ذلك، عبر تخصيص إحدى الدوائر المتوافرة تخصيصاً جزئياً لتنفيذ قرارات اللجان شبه القضائية والأحكام الأجنبية، ويكمل نصيبها من الإحالة من سندات التنفيذ الأخرى، أما في حال توفر دائرة تنفيذ واحدة فقط في المحكمة فتكون هذه الدائرة الجهة المختصة بتنفيذ جميع السندات، بما فيها قرارات اللجان شبه القضائية والأحكام الأجنبية.

ومنحت المادة الثامنة من النظام، المجلس الأعلى للقضاء إحداث محاكم متخصصة للتنفيذ عند الحاجة، مع إيضاح تولي قاض أو أكثر لتنفيذ الأحكام والأوامر والمحررات الأجنبية بحسب الحاجة، كما أتاحت تأليف أكثر من دائرة عند الحاجة. ويتولى القاضي الفرد في المحكمة العامة التنفيذ وإجراءاته.

وحددت المادة (١٤) تقديم الأحكام والأوامر القضائيـــة وأحـكام المحكمين، والمحررات الموثقة الصادرة في بلد أجنبي إلى القاضي المختص بتنفيذها، ليتحقق من استيفاء السند شروط التنفيذ، ويضع عليه خاتم التنفيذ.

فيما حظرت المادة (١١) على قاضي التنفيذ تنفيذ الحكم والأمر الأجنبي إلا وفقاً لأساس المعاملة بالمثل، مع التقيد بما تقضي به المعاهدات والاتفاقات، وبعد التحقق من أن محاكم المملكة غير مختصة بالنظر في المنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر، وأن المحاكم الأجنبية التي أصدرته مختصة بها وفقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في أنظمتها، والتحقق من أن الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم كلفوا بالحضور، ومُثلوا تمثيلاً صحيحاً، ومُكنوا من الدفاع عن أنفسهم، والتحقق من أن الحكم أو الأمر أصبح نهائياً وفقاً لنظام المحكمة التي أصدرته، إضافة إلى التحقق من أن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر صدر في الموضوع نفسه من جهة قضائية مختصة في المملكة، والتحقق من عدم تضمنهما ما يخالف أحكام النظام العام في المملكة.

حفر الباطن الأكثر استقبالاً للقضايا الجنائية

48 ٪من مجموع القضايا في المملكة خلال 6 أشهر مسجلة في 7 محاكم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/939616

الرياض عبدالعزيز العنبر

سجلت محاكم الرياض ومكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة وبريدة والطائف والدمام ما نسبته 48% من مجموع القضايا الكلي المسجل لدى المحاكم العامة خلال الستة أشهر المنقضية من العام الهجري الحالي بواقع 124164 قضية من أصل 259851 قضية مسجلة.

وجاءت المحكمة العامة بمدينة الرياض في مقدمة المحاكم بالمملكة استقبالاً للقضايا خلال الستة أشهر المنقضية من العام الهجري الحالي بتسجيلها 29608 قضايا، تلتها محكمة مكة المكرمة بتسجيل 25256 قضية، ثم محكمة جدة ب 20144 قضية، فمحكمة المدينة المنورة ب 15689 قضية، تلتها محكمة بريدة بتسجيلها 12793 قضية، ومحكمة الطائف ب 11769 قضية، مقابل 8905 قضايا مسجلة بمحكمة الدمام.

واحتلت المحكمة العامة بمكة المكرمة صدارة المحاكم بالمملكة استقبالاً للقضايا الانتهائية خلال الستة أشهر المنقضية من العام الهجري الحالي بتسجيلها 15515 قضية انتهائية، تلتها محكمة الرياض بتسجيل 10524 قضية، ثم محكمة بريدة ب 9730 قضية، فمحكمة المدينة المنورة ب 9425 قضية، تلتها محكمة جدة بتسجيلها 8888 قضية، ومحكمة الطائف ب 7069 قضية، مقابل 4862 قضية انتهائية مسجلة بمحكمة الدمام.

وفيما يتعلق بالقضايا الحقوقية، فقد جاءت المحكمة العامة بالرياض في مقدمة المحاكم بالمملكة خلال الستة أشهر المنقضية من العام الهجري الحالي باستقبالها 18309 قضايا حقوقية، تلتها محكمة جدة بتسجيل 10703 قضايا، ثم محكمة مكة المكرمة ب 9477 قضية، فمحكمة المدينة المنورة ب 6114 قضية، تلتها محكمة الطائف بتسجيلها 4575 قضية، ومحكمة الدمام ب 3826 قضية، مقابل 3656 قضية حقوقية مسجلة بمحكمة حفر الباطن.

وتقدمت المحكمة العامة بحفر الباطن المحاكم بالمملكة تسجيلاً للقضايا الجنائية باستقبالها 840 قضية جنائية خلال الستة أشهر المنقضية من العام الهجري الحالي، تلتها محكمة الرياض بتسجيل 775 قضية، ثم محكمة ينبع ب 694 قضية، فمحكمة عرعر ب 691 قضية، تلتها محكمة الجبيل بتسجيلها 680 قضية، ومحكمة الخرج ب 573 قضية، مقابل 553 قضية جنائية مسجلة لدى المحكمة العامة بجدة.

يذكر أن المحاكم العامة بالمملكة سجلت خلال الستة أشهر المنقضية من العام الهجري الحالي ما مجموعه 259851 قضية، ومثلت القضايا الانتهائية ما نسبته 51% من مجموع القضايا المنظورة لدى المحاكم العامة خلال الستة أشهر المنقضية من العام الهجري الحالي، تلتها القضايا الحقوقية بنسبة 43% من مجموع القضايا، في حين بلغت نسبة القضايا الجنائية 6% من مجموع القضايا المنظورة لدى المحاكم العامة.

• تعليم المجمعة" تعاقب طلاباً اعتدوا على معلم بالضرب المبرح

المصدر: جريدة الرياض الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/939658

المجمعة - محمد الأمان

أصدرت إدارة التربية والتعليم بمحافظة المجمعة بياناً تضمن عددا من العقوبات بحق الطلاب الذين اعتدوا يوم الاثنين على معلم في مشذوبة (200 كم) شمال المجمعة بالضرب المبرح، وجاءت العقوبات على النحو التالي:

الرفع لصاحب الصلاحية لتطبيق المادة الخامسة من قواعد السلوك والمواظبة "الإجراء الثالث" على الطلاب الذين ثبتت مشاركتهم في الاعتداء، وهو ينص على حرمانهم من الدراسة لمدة عام دراسي كامل.

نقل ما تبقى من اختبارات للطلاب الذين ثبتت مشاركتهم في الاعتداء لمدرسة أخرى.

حجب جميع نتائج الطلاب المشاركين في الاعتداء.

فتح ملف تحقيق حول ملابسات الأمر مع المعلم المعتدى عليه فور عودته من الإجازة المرضية.

وأوضح البيان أن هذه القرارات تم اتخاذها بعد أن قامت لجنة من الإدارة بزيارة المدرسة والتحقيق في ملابسات وظروف الحادثة.

وقد شهد مجمع محمد بن القاسم التعليمي بمشذوبة التابع لإدارة التربية والتعليم بمحافظة المجمعة الاثنين حادثة اعتداء مجموعة من الطلاب بالضرب المبرح على أحد المعلمين بسبب خلاف على كتاب مدرسي. وكانت بداية المشكلة عندما طلب المعلم من أحد الطلاب إعادة كتاب مدرسي سبق أن أعاره له، ولكن الطالب تلكأ في إعادته، فقامت إدارة المدرسة بالاتصال بوالده الذي حضر للمدرسة وعنف ابنه أمام المعلمين والطلاب، مما أحدث ردة فعل سلبية لدى الطالب الذي قرر الانتقام من معلمه، واتفق مع مجموعة من زملائه وقاموا بضربه ضرباً مبرحاً، نقل على إثره إلى مستشفى الأرطاوية ومن ثم تم تحويله لمستشفى الملك خالد بالمجمعة لتلقي العلاج اللازم حيث يعاني من كدمات وجروح واشتباه كسر في اليد.

وباشرت شرطة أم الجماجم الحادثة وأوقفت خمسة من الطلاب الذين تأكدت مشاركتهم في الاعتداء، بينما لا يزال البقية مجهولين، وأفاد بعض شهود العيان أن الجناة كانوا ما بين سبعة وعشرة أشخاص، كما ادعى المعلم أن المعتدين سرقوا محفظته وبداخلها مبلغ مالي وبطاقات صراف، وتم خروج المقبوض عليهم بكفالة لتمكينهم من أداء الاختبارات، وجاري استكمال التحقيقات الأمنية لتحديد العقوبات الجنائية بحقهم.

تنظمها الحملة التثقيفية "دمعة بريئة نحن نحميها"

دورة مجانية عن "نظام الحماية من الإيذاء" في الرياض.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/939835

تنظم الحملة التثقيفية «دمعة بريئة نحن نحميها» التي تعنى بتوعية المجتمع حول العنف ضد الأطفال، دورة مجانية بعنوان «نظام الحماية من الإيذاء» يقدمها المستشار القانوني أحمد المحيميد، اليوم (الخميس) في فندق الفهد كراون من الساعة الخامسة وحتى الثامنة مساءً.

وقالت مؤسسة الحملة منيرة الراشد، إن الدورة تناقش عددا من المحاور، أبرزها التعريف بنظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية (الإيذاء النفسي، الإيذاء الجسدي، الإيذاء الجنسي)، وكذلك الاختصاص الاجتماعي والقانوني لحالات الإيذاء، وأفضل الوسائل القانونية التي يجب إتباعها عند التعرض للإيذاء.

وأضافت أن الدورة ستتطرق إلى «غرامة ال 50 ألف ريال، والسجن سنة متى تطبق على المعتدي ولمن تدفع؟»، وكذلك «آلية تطبيق النظام في المدارس والأسواق والأماكن العامة» إلى جانب التطرق إلى «آلية وإجراءات وحماية المبلغ ومتى يسأل أو يعفى من المسؤولية».

وذكرت أن حملة «دمعة بريئة نحن نحميها»، تقوم على جهود فردية أسرية تحت مظلة الجمعية السعودية للعمل التطوعي (تكاتف).

وأضافت منيرة الراشد، أن الحملة تسعى إلى التوعية عن العنف الأسري ضد الأطفال ومحاولة الحد من هذه الظاهرة، ونشر الثقافة والوعي بين الناس لتعزيز المواقف الإيجابية ضد العنف، وتشجيع الأشخاص على الإبلاغ عن حوادث العنف الأسري ضد الأطفال الذين يعيشون حولهم أو معهم، وربط المتعرضين للعنف الأسري بالجهات الحكومية المعنية بعلاج هذا العنف.

وقالت إن أهمية الحملة تنبع من خلال نشر التوعية لأفراد المجتمع حول العنف الأسري ضد الأطفال عبر المرافق العامة والمدارس والمراكز الصحية والمستشفيات، ومساعدتهم على كسر حاجز الخوف؛ إضافة إلى ربطهم بالجهات المعنية ذات الاختصاص من أجل القضاء على هذه الظاهرة التي أظهرت الدراسات انتشارها في المجتمع السعودي في الآونة الأخيرة بشكل كبير.

5 أنظمة جديدة لـ×السعودة÷ وضبط سوق العمل

اعتبارا من شوال المقبل وتتضمن السماح بتنقل العامل بين المؤسسات بعد عامين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف

تعتمد وزارة العمل 5 أنظمة جديدة لتطوير سوق العمل وفتح المزيد من فرص التوظيف أمام الشباب السعودي، اعتبارا من مطلع شوال المقبل، وتتضمن تلك الأنظمة السماح للمؤسسات بنقل العمالة الوافدة بين كياناتها، شريطة أن يكون العامل الوافد قد أمضى مدة لا تقل عن سنتين لدى الكيان الذي سينتقل منه، وعدم تجديد رخص عمل العمالة الوافدة لدى الكيانات الواقعة في النطاق الأصفر.

وشملت الأنظمة الجديدة تطبيق المعدل التراكمي في حساب نسبة التوطين، حيث يتم حساب نسبة التوطين في الكيان وفقًا لمتوسط نسب التوطين الأسبوعية لآخر ستة وعشرين أسبوعا، ويكون ذلك بناءً على قواعد البيانات لدى مركز المعلومات الوطني والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، كما تضمنت تطبيق المرحلة الثالثة من سعودة محلات المستلزمات النسائية بشكل شامل، والتي ستبدأ اعتبارا من غرة محرم المقبل.

وأوضح مصدر مسؤول لـ «المدينة» أنه سيتم استثناء الكيانات الصغيرة جدًا من حساب نسبة التوطين، وتبعا لذلك سيحسب العامل الوافد فعليًا في نسب التوطين من تاريخ وصوله إلى المملكة، ويحذف من حساب نسب التوطين فور مغادرته منها بتأشيرة خروج نهائي أو عند إلغائه من مركز المعلومات الوطني.. ويتم العمل اعتبارا من مطلع محرم.

•الطيران المدني" تؤهل منسوبيها من ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
اضغط هنا

واس - جدة

أطلقت الهيئة العامة للطيران المدني ممثلة في إدارة التدريب مؤخرًا، برنامجًا لتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة من منسوبيها (فئة الصم) بهدف تطوير قدراتهم وتأهيلهم لأداء مهامهم الوظيفية.

وأوضح المتحدث الرسمي للهيئة العامة للطيران المدني خالد بن عبدالله الخيبري أن البرنامج التدريبي يهدف إلى تمكين هذه الفئة من التعامل بصورة فاعلة في مسيرة التنمية في المملكة من خلال إلحاقهم ببرامج التدريب التي تتناسب مع متطلبات الوظائف التي يشغلونها وتتناسب مع إعاقاتهم ودمجهم ضمن بيئة عمل واحدة بما ينعكس على أداء العمل بشكل أفضل.

وأبان أن البرنامج يتضمن حقيبة تدريبية بمسمى «مهارات الأعمال الإدارية» تم إعدادها بالتعاون مع معهد متخصص في تدريب ذوي الاحتياجات الخاصة بلغة الإشارة تحت إشراف المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني، مشيرًا إلى أن الدورات يحاضر فيها متخصصون من الجمعية السعودية للإعاقة.

87 ٪ من طلاب الجامعات يتعرضون لـ"الظلم" من أساتذتهم

93 ٪ يؤيدون تفعيل المجالس الطلابية لرفع شكواهم وإعادة حقوقهم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م

اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض

كشفت دراسة ميدانية لطالبات كلية الإعلام والاتصال بجامعة الإمام حول الرأي العام الجامعي عن أن 62% من مشكلات الطلاب والطالبات «أكاديمية»، وأن 87% منهم يتعرضون للظام من أساتذتهم، ويجهلون آلية المطالبة بحقوقهم، كما أشارت إلى أن 93% يؤيدون تشكيل اتحاد طلبة أو تفعيل المجالس الطلابية لرفع شكواهم وإعادة حقوقهم.

وهدفت الدراسة إلى تكوين الرأي العام الجامعي ونشر ثقافته بين أوساط الشباب (طلابا وطالبات) وأهمية اكسابهم مهارة التواصل مع الآخرين والثقة وإثبات الذات، كما يشركهم في التخطيط والإعداد والتنظيم لما يحدث داخل الجامعة، لينشأ جيل قيادي يعي حجم المسؤولية الملقاة على عاتقه لرفعة دينه ووطنه.

وقد أفادت نتائج الدراسة بأن الطلاب والطالبات غير ملمين بالنظام الجامعي الإداري والقانوني بالشكل الكافي بنسبة 55%، كما أنهم يجهلون الطريقة القانونية المناسبة للمطالبة بحقوقهم بنسبة 87%.

وأجاب 62% بأن أكثر المشكلات التي يواجهونها أكاديمية يليها المشكلات المالية بنسبة 19% ومن ثم المشكلات الاجتماعية بنسبة 9%.

وحول قناة عالي الفضائية وهل أدت ما عليها في تعزيز الوعي لدى الطلبة الجامعيين وتمكينهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم، أجاب 80% بأنهم لا يعرفون إن كان لوزارة التعليم العالي قناة مختصة تهتم بالشأن الجامعي.

وما يتعلق بحرية الرأي والتعبير أجاب 63% بأن أنظمة الجامعة تحد منها مقابل 37% ممن يرون خلاف ذلك، كما أفاد الاستطلاع بأن هناك نوعا من الظلم تجاه الطلاب من قبل أعضاء هيئة التدريس بنسبة 87%، وذكر 83% بأنهم يفضلون الشكوى إلى إدارة الجامعة والكليات التابعين لها، يليها شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة 15% و19% بحثوا عن وسائل أخرى ومنها الصحف الورقية، بينما 1% فقط عبر صحيفة الجامعة.

لكن هذا لم يمنع بأن هناك 71% من الطلاب يؤيدون نشر مشكلاتهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، بينما يرى 18% بإمكانية رفع مشكلاتهم لهيئة حقوق الإنسان. وأكد 93% بأنهم يؤيدون تشكيل إتحاد طلبة أو تفعيل المجالس الطلابية لرفع شكواهم وإعادة حقوقهم.

وعن مصدر معرفة الطلاب المبتعثين بحقوقهم وواجباتهم في الجامعات المبتعثين إليها بها ذكر 57% بأن مصدر معلوماتهم هي الجامعات التي التحقوا بها يليها الملحقية الثقافية بنسبة 16% ومن ثم وزارة التعليم العالي بنسبة 9% فقط!

وهناك نوع من التأخر وعدم الاستجابة من قبل الجامعات المحلية لشكاوى الطلاب في حين يقابلها سرعة حل المشكلات الطلابية والنظر لشكاويهم في الجامعات المبتعثين فيها.

وأوصت الدراسة بأهمية أن يمنح الطلاب والطالبات المزيد من الثقة لتتحقق طموحاتهم بإنشاء المجالس الطلابية والمنابر الحرة التي يصدحوا من خلالها بمشكلاتهم والعراقيل التي تواجههم فضلا عن إيضاح القوانين والأنظمة التي يتحركوا من

خلالها فيتعرفوا على حقوقهم وواجباتهم ويعملوا على ضوئها، خاصة وأن النتائج أظهرت بأن 93% يؤيدون تشكيل اتحاد طلبة أو تفعيل المجالس الطلابية لرفع شكواهم وإعادة حقوقهم.

يتضمن جمعية عمومية ومجلس إدارة منتخبا لكل مركز
الشورى يصوت على نظام مراكز الأحياء الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140529/Con20140529702450.htm

محمد الغامدي (الرياض)

يصوت مجلس الشورى يوم الثلاثاء المقبل على نظام مراكز الأحياء تمهيدا لإقراره والموافقة عليه ومن ثم رفعه للمقام السامي.

وكان عضو المجلس الدكتور سعود السبيعي اقترح مشروع نظام لمراكز الأحياء يتكون من (17) مادة، وتشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة الداخلية، ويكون له استقلاله الإداري وميزانيته الخاصة، وينشأ مجلس أعلى لمركز الأحياء برئاسة سمو ولي العهد، يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ويكون مقره الرياض.

ووفقا لهذا النظام، يهدف المركز إلى تنمية القيم الإسلامية والمحافظة عليها والنهوض بمستوى الأحياء اجتماعيا وتعليميا وصحيا واقتصاديا وأمنيا وتعزيز دور التواصل الاجتماعي بين أفراد الحي ومن ثم المجتمع، والاستفاده من ذوي القدرات المختلفة في الأحياء في حل المشكلات التي يعاني منها السكان، وتنمية اهتمامات المواطنين بشؤون أحيائهم، واستثمار أوقات الفراغ لدى ساكني الحي، فيما أشارت إحدى المواد إلى إنشاء جمعية عمومية ومجلس إدارة وأمانة عامة في كل حي. ويدار المجلس في كل منطقة عن طريق مجلس إدارة برئاسة أمير المنطقة ورؤساء مجالس مراكز الأحياء في المحافظات ومديري فروع وزارات الداخلية والشؤون الاجتماعية والشؤون الإسلامية والتربية والتعليم والشؤون البلدية والقروية والمالية والصحة والرئاسة العامة لرعاية الشباب، على أن يختص مجلس الإدارة بوضع الخطط المستقبلية وإعداد البرامج والتنسيق بين مجالس مراكز الأحياء وإعداد اللوائح المالية والإدارية وإعداد تقرير عن المجلس ووضع خطط وبرامج خاصة بإجراء البحوث لاحتياجات ومشكلات السكان في المنطقه وإقرار الميزانية.

ويتكون النظام من أربعة مستويات (مجلس أعلى على مستوى المملكة برئاسة ولي العهد، مجلس على مستوى المنطقة برئاسة أمير المنطقة، مجلس على مستوى المحافظة برئاسة المحافظ، ومركز حي على مستوى كل حي)، وبعد دراسته من اللجنة المختصة، رأت عدم مناسبة المستويين الأول والثالث لعدم حاجة المراكز لهذا المستوى العالي من المرجعية الرسمية، وفضلت اللجنة الاكتفاء بالمستويين الثاني والرابع لتحقيق السهولة في العمل والبعد عن التقليدات البيروقراطية.

وبموجب النظام، سيتم إنشاء جمعية عمومية لكل مركز من مراكز الأحياء ومجلس إدارة منتخب وأمانة عامة، كما نص مشروع النظام على إنشاء مجلس لمراكز الأحياء في كل منطقة يرأسه أميرها، كما أن النظام يلزم الجهات المعنية بالإسهام في خدمة مراكز الأحياء بحسب الاختصاص.

استغلال المتطرفين للمرأة دليل نجاح حملات الملاحقة .. خبراء ومتخصصون لـ"عكاظ":

إرهاب المرأة أخطر من الرجل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140529/Con20140529702487.htm

نادر العنزي، هدى اليوسف (تبوك) هيفاء القريشي (جدة)

اعتبر عدد من الخبراء والمتخصصين، استغلال الجماعات المتطرفة العنصر النسائي ليس إلا دليلا على نجاح حملات التضييق والملاحقة الأمنية لتلك الجماعات، وحذروا من استغلال المرأة عبر المنابر الدعوية، ومواقع التواصل الاجتماعي لنشر الفكر المتطرف، أو تمويله عبر مؤسسات الأعمال الخيرية، وطالبوا بضرورة مراقبة التجمعات النسوية الدعوية، ومعرفة ما يدور فيها، ونشر ثقافة الاعتدال، والتسامح من خلال داعيات يتبنين الفكر المعتدل.

كشفت وزارة الداخلية عبر وسائل الإعلام مؤخرا عن محاولة سيدتين برفقة عدد من الأطفال السفر إلى خارج الحدود وتحديدا إلى معاقل القتل والدماء في اليمن، وما أقدمت عليه السيدتان شكل صدمة للمجتمع السعودي المحافظ فقد ضربن بكل المبادئ عرض الحائط، وتخلين عن مشاعر الحب والأمومة ليقدمن أنفسهن وأبناءهن قرابين في سبيل «القاعدة».

فكيف وصل الأمر بالمرأة التي هي عنوان الرحمة إلى التضحية بذاتها وأطفالها وأقربائها تحت مظلة وفاء للإرهابيين؟ وكيف يعقل أن في مجتمعنا هذا النموذج لمرأة أفضى بها التطرف إلى اندفاع جنوني تجاوز حدود الدين والمثل العليا والقيم الأسرية، بل التقاليد والعادات.. كيف استطاعت تلك الأم التي حملت وأرضعت، أن تتحول إلى الجريمة المنظمة، هذه الأسئلة وغيرها طرحتها «عكاظ» على المختصين على جرائم الإرهاب.

في البداية يشير المتخصص في الجماعات المتطرفة والإرهاب وعضو كلية الملك خالد الأمنية الدكتور منصور سالم الشمري، إلى أن استخدام العنصر النسائي ليس محصوراً على الجماعات المتطرفة، فلقد تفوقت روسيا – مثلا – في استخدام العنصر النسائي في المخابرات العالمية، ويتم استخدام العنصر النسائي بطرق قانونية وأخرى لا إنسانية في مجالات متعددة وكثيرة في العالم اليوم، والذي يهمنا هنا هو تجنيد النساء لتنفيذ مخططات الجماعات المتطرفة واستغلال العنصر النسائي غرائزيا ولوجستيا، ففي عام 2003 بدأت القاعدة بإصدار بيانات عن تجنيد النساء، وفي عام 2004 ظهر موقع «الخنساء» على الإنترنت وقامت مؤخراً داعش بإنشاء كتيبة نسائية «داعشية» وكتيبة أم ريان، وتضمن موقع الخنساء شروحا للنساء عن كيفية دعم الجهاد بطرق مختلفة، والإشارة إلى العمل على إيجاد منطقة غير مستقرة داخل البلد.

وبين الشمري أن سبب استخدام العنصر النسائي من قبل التنظيمات المتطرفة يرجع لأمرين، الأول: محاكاة للعمليات الاستخباراتية العالمية التي حققت نجاحاً باستخدام العنصر النسائي، وهذه إشارة توحي بوجود عمليات اختراق للجماعات المتطرفة والسبب الثاني،يتم استخدام العنصر النسائي حسب الظروف المكانية والزمانية، ويتم تحديد مدى الاستفادة من استخدام المرأة من خلال طبيعة البلد أو المجتمع المستهدف، فالمجتمع الذي تتمتع المرأة فيه بخصوصية عالية يتم تجنيد العنصر النسائي فيه لوجستياً، كعمليات نقل المعلومات السرية مثلاً.

ويرى الدكتور منصور الشمري سببا آخر لاستخدام الجماعات المتطرفة للعنصر النسائي وذلك بسبب وجود ملاحقة قانونية للجماعات الإرهابية في بعض البلاد العربية حيث تحاول من خلال استخدام المرأة فتح أكثر من جبهة.

ويقول المختص في شؤون الجماعات الإرهابية الكاتب والصحافي حمود العتيبي الزيادي، محاولة استقطاب المرأة السعودية من قبل تنظيم القاعدة الإرهابي ليست وليدة اليوم أو الأشهر القليلة الماضية بل يعود ذلك إلى أكثر من عشرة

أعوام منذ أن بدأ التنظيم في عملياته الإرهابية في داخل المملكة وتحديدا عام 2003م، وجاء أول ملمح لتوظيف المرأة من خلال «حالة» التمظهر بالمظهر النسائي عبر محاولة العناصر الإرهابية الذكورية استخدام الزي النسائي للتخفي والتستر من الملاحقات الأمنية والاستفادة من وضع وطبيعة المرأة في المجتمع السعودي حيث قبضت أجهزة الأمن في صيف ذلك العام في المدينة المنورة على ثلاثة أسماء شهيرة من «مشايخ» التنظيم الإرهابي المطاردين والذين انتهجوا التكفير والتحريض وكانوا يتوشحون بلباس نسائي. ويؤكد الزيادي أن دور المرأة في تنظيم القاعدة تركز على ثلاثة محاور: المحور الأول حول الإيواء والتستر وخدمة العناصر الإرهابية المطاردة أمنيا كما حدث مع بعض نساء قيادات التنظيم، والثاني تركز في تبني بث أفكار التنظيم في أوساط المجتمع عبر مواقع الإنترنت بداية مع المنتديات الإلكترونية ثم وسائل التواصل الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة، والمحور الثالث جمع التبرعات وتمويل التنظيم، محذراً من حضور عناصر نسائية تمتهن التحريض والتجييش لصالح أيدولوجيات القاعدة بعضها بأسماء صريحة.

ويضيف أن خطورة انتماء أو تعاطف بعض النساء مع تنظيم القاعدة الإرهابي يتمثل في أنهن قادرات على الحركة بشكل خاص ومتخف يصعب كثيراً رصده أمنيا بحسب طبيعة المجتمع وظروفه الثقافية، إضافة إلى ما تمثله المرأة من نفوذ تربوي في محيطها الأسري والعائلي.

بدورها، أوضحت الكاتبة والباحثة في الشؤون الأمنية بينة الملحم، أن خطورة انتماء المرأة لجماعة إرهابية يعد أكثر خطورة من انتماء رجل لها. ذلك أن المرأة أكثر عاطفة وبالتالي إذا ما تم تجنيدها أو تأثرها بأفكار الجماعة أو التنظيم فهي أسهل وأسرع في التنفيذ أو التحول للعمل وباستراتيجيات عديدة تدغدغ بها عاطفة المرأة وأضرب مثالاً كالمصاهرة الجهادية.

وأضافت الملحم «قضية المصاهرة من الخطورة التي يجب أن تلفت انتباهنا لمنعطف جديد نتوقف عنده في ظل تأكيد كثير من الدراسات، أن بيئة المتطرفين مرشحة بقوة لتنامي الأفكار المتطرفة بين أفرادها، مما يعني احتمال تجاوز تأثر إحدى نساء المتورطين بفكره المتطرف أو الإرهابي إلذي دعمه مادياً. ودعت الباحثة الملحم، إلى رصد مؤشرات التطرف عند المرأة بخصوصها جنسا مختلفا عن الرجل له مؤشرات تطرف. مبينة في الوقت ذاته أن عملية الرصد هذه من الصعوبة في ظل عدم وجود مصطلح أو مفهوم متفق حوله عن التطرف عند النساء وعدم وجود مؤشرات تدل على تطرف المرأة بخصوصيتها المجتمعية.

من جانبه، يؤكد عضو مجلس الشورى والقاضي الدكتور عيسى الغيث أن «الإرهاب النسائي» لم يبلغ الظاهرة، وما تم رصده كان عبر مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة «تويتر»، حيث تم رصد عدد كبير جدا من النساء بالتوجه المتطرف، محذراً من خطورة المرأة الإرهابية كونها تؤثر على أسرتها ومحيطها تأثيرا خطير.

ويشير الغيث، إلى التقصير في نشر ثقافة الوسطية والتسامح، كاشفا أن خطوات العلاج لازالت ضعيفة وخجولة، وألقى الغيث باللوم على التربية والتعليم والجامعات والمجتمع لعدم قيامها بواجبها تجاه نبذ التطرف، مستنكراً استمرار القنوات الفضائية المغذية للإرهاب.

وتقول الكاتبة الدكتور حسناء القنيعير، أنه ليس غريباً على متابعي أفكار الجماعات الإرهابية وتحركاتها، وتنظيم القاعدة بشكل خاص، معرفة أن هذه التنظيمات لجأت إلى العنصر النسائي، لأن المجتمعات العربية والإسلامية تنظر إلى المرأة على أنها عنصر بعيد عن الشبهات، نظراً لتقاليد هذه المجتمعات التي تفرض على المرأة قيوداً خاصة تمنعها من القيام بأي دور عام، خصوصاً في مهام يغلب عليها الطابع الأمني والمجازفة بوجودها وحدها في أماكن تحيط بها الأخطار، لذا يأتي السعي المثابر من قبل جماعات الإرهاب لاستقطاب العنصر النسائي، وتفعيل أدوارهن بما يخدم مخططاتها لتنفيذ مهام ذات طابع لوجستي أو استخباراتي.

وقالت القنيعير، إن المنظمات الإرهابية في سبيل تجنيد المرأة نجدها تعمل على استغلال المرأة في أمور شتى حسب قدرتها واستعدادها النفسي والأسري وأيضا المهني، وتتمثل مشاركتها في نوعين: النوع الأول تجند فيه المرأة كعنصر للاستقطاب والترويج للفكر الإرهابي، بين الأهل والأقارب والجيران وزميلات العمل، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت وهذا في مرحلة لاحقة، وذلك بالدعاية لفكر الإرهابي بن لادن، والتحريض على الدولة، وذلك في مجالس النسوة المنغلقة، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، والنوع الثاني المشاركة الفعلية بالانخراط في العمل الإرهابي، وذلك بجمع الأموال باستغلال حب بعض النسوة لعمل الخير.

وللدكتور منصور الشمري رأي مخالف فيما يتعلق بخطورة تطرف المرأة ويقول: المرأة تتفوق كثيراً في استخدامات الحاسوب كما أنها تتمتع بنوع من الإصرار والمتابعة المستمرة، لذلك ستكون فاعلة في توظيف التطرف الفكري عبر مواقع الويب ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وتتميز نساء بلاد المغرب الإسلامي وأوروبا على العمل على نشر التطرف عبر مواقع النت والتغلغل في الوسط السعودي والخليجي لكن هذه المحاولات لم تحقق نجاحاً.

وفي موازاة ذلك، أبدى عدد من السعوديات، استياءهن من الحركات الإرهابية داخل المجتمع السعودي والتي تهدف إلى زعزعة أمن الوطن وإثارة البلبلة الفكرية بين أبنائه وبناتها، واستنكرن بشدة تورط المرأة في خطط تلك الفئات الضالة.
وأوضحت سيدة الأعمال أسماء أبو غالب، أن إقحام المرأة في مثل هذه الأعمال دليل واضح على معرفة مدى تأثيرها ودورها القوي في المجتمع، وقالت «أنصح حفاظا على أمن هذا الوطن الغالي جميع السيدات بعدم الدخول في أي أمر أو مشروع أو أي عرض يقدم لها دون أن تلجأ لاستشارة قانونية من أحد المختصين لكي لا تجد نفسها ضحية أوقع بها لأعمال إرهابية تخريبية».
أما سوزان الصائغ عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، فتقول إنه بعد تكرار حوادث الإرهاب وتورط عدد من النساء والأطفال والتغرير بهم، أصبح لزاما على أجهزة الدولة الرسمية التواصل مع القنوات الإعلامية لنشر التوعية بين النساء بجميع مراحلهم العمرية للوقوف في وجه تلك الموجة الإرهابية.
وذكرت آمال محمد السايس الأخصائية الاجتماعية الأولى بمستشفى الملك فهد بجدة، أن الجماعات المتطرفة كانت في السابق تكتفي باستدراج الشباب واستغلالهم عن طريق اقناعهم باستخدام أساليب عديدة منها أحاديث وأدلة ضعيفة وفتاوى عن الجهاد وتأليبهم على الحكم، ويبدو أن هذه الجماعات بدأت في تغيير وتطوير طرقها في التجنيد وأصبحت تستعين بالفتيات مما يحتاج إلى وقفة جادة من الجميع.

الاتحاد الدولي للمحامين يشيد باحترام حقوق المرأة بالمملكة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140529/Con20140529702612.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
ناقشت اللجنة الرئاسية للاتحاد الدولي للمحامين بنيويورك، العلاقات الدولية للاتحاد مع النقابات والمؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، مع أول مشاركة سعودية في الاجتماع.
وأوضح المحامي ماجد محمد قاروب الأمين العام بالشرق الأوسط وعضو اللجنة الرئاسية أن رئيس الاتحاد الدولي للمحامين وجه الدعوة للمحامين السعوديين للانضمام للاتحاد للاستفادة العلمية من ناحية ونقل الخبرات والمبادئ والقيم الشرعية إلى العالم، كما أشاد باحترام حقوق المرأة وأهمية منحها رخصة المحاماة وتوظيفها في قضاء ديوان المظالم والمحاكم بجميع أنواعها، وثمن قاروب جهود مؤسسة الملك خالد الخيرية للعمل الإنساني والاجتماعي إبان مشاركته في حفل توقيع اتفاق التعاون مع مركز القانون السعودي للتدريب لدعم مبادرة تكامل للمعونة القضائية التي تهدف لتوفير مليون ساعة عمل قانوني تطوعية مجانية للمحتاجين للمعونة القضائية، كما ثمن تدشين وزير العدل للمجلس الاستشاري للمحاماة بالوزارة والحوار المفتوح مع المحامين

"العمل" و"الخدمة المدنية" يوظفان 48٪ من السعوديات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140529/Con20140529702491.htm

عبد الرحيم بن حسن (جدة)
كشفت الدراسة التي أعدها مركز السيدة خديجة بنت خويلد التابع لغرفة تجارة وصناعة جدة عن أن القطاعات الحكومية كوزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية تشكل أعلى نسبة من ضمن طرق حصول الإناث على الوظيفة، إذ أن 48 في المائة منهن حصلن على الوظيفة من خلال القطاعات الحكومية، بينما 25 في المائة من النساء وجدن الوظيفة بأنفسهن، و18 في المائة توظفن عن طريق العائلة والأصدقاء، في حين أن 6 في المائة حصلن على الوظيفة عن طريق شركات ومواقع التوظيف. وأوضحت الدراسة التي شملت جميع مناطق المملكة أن 70 في المائة من النساء العاملات يقعن ضمن الفئة العمرية العريضة المتراوحة ما بين 25 عاما إلى 44 عاما، في حين لا تشكل الفئة العمرية الأصغر ما بين 18 عاما إلى 24 عاما سوى 11 في المائة من النساء العاملات.
وذكرت أن النساء الباحثات عن عمل حاليا يشكلن 38 في المائة طبقا لفئات العمر التي يلاحظ أن الفئة العمرية ما بين 25 عاما إلى 34 عاما هي الغالبة، إذ أن 43 في المائة من النساء الباحثات عن العمل يأتين ضمن هذه الفئة التي تشكل الفئة العمرية الأكبر التي تزيد عن 45 عاما وما فوق بنسبة تصل إلى 10 في المائة. وجرى التطرق خلال الدراسة إلى أهم العوامل التي تؤثر على قرار قبول المرأة للوظيفة، وأسفرت نتائجها عن أن العامل الأول الأكثر أهمية في قرار قبول الوظيفة هو مستوى الراتب الذي تقدمه الوظيفة؛ إذ أشار لهذا العنصر 84 في المائة من إجمالي عينة الذكور، و75 في المائة من إجمالي عينة الإناث، أما الاهتمام بالساعات التي يقضيها الموظف في العمل فجاءت في المرتبة الثانية بعد الإشارة إلى وجود اهتمام من قبل ٦٦ في المائة من النساء، و63 في المائة من الرجال، ويأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد أو قرب المسافة بين مقر العمل والسكن التي جعلت هذا العامل مهما لدى ٥٦ في المائة، ويأتي في المرتبة الرابعة توفير المواصلات من قبل العمل بعد أن أيد ذلك 27 في المائة من إجمالي المجتمع وتظهر النسبة التأييد أكثر للإناث مقارنة بالذكور بنسبة 34 في المائة.

تصل لـ10 ملايين ريال للمنشأة الواحدة

"الموارد البشرية" تعتمد إعانات مالية للقطاع الخاص لرفع أجور السعوديين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140529/Con20140529702493.htm

محمد المصباحي (جدة)
اعتمد مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية تقديم إعانات مالية لمنشآت القطاع الخاص، اطلعت (عكاظ) عليها، وذلك برفع نسبة الزيادة في أجور العاملين السعوديين في كيانها خلال الستة أشهر التي تسبق تاريخ استحقاق الإعانة

المالية مقارنة بإجمالي الأجور الشهرية للعاملين السعوديين خلال الستة أشهر التي تسبق تاريخ الاستحقاق، وحدد الصندوق مبلغ الإعانة المالية صرف 50% من إجمالي الأجور الشهرية للعاملين السعوديين في الكيان ذي العلاقة خلال آخر 12 شهرا التي تسبق تاريخ استحقاق الإعانة أو مبلغ 10 ملايين ريال، وأنه سيتم اختيار المبلغ الأقل بينهما، كما أوضح صندوق تنمية الموارد البشرية أنه يشترط لصرف الإعانة ألا يقل المبلغ المستحق للمنشأة عن 500 ريال سعودي.
وبين صندوق الموارد البشرية أنه سيتم الاستناد على بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عند احتساب الأجور الشهرية للعاملين السعوديين في الكيان، وأنه سيتم احتساب راتب العامل السعودي بـ 15 ألف ريال كحد أقصى، وحدد الصندوق الحالات التي لا تحتسب ضمن إجمالي الأجور الشهرية للعاملين السعوديين الذين انتقلوا إلى الكيان ذي العلاقة من كيان آخر تابع لذات المنشأة بعد تاريخ صدور هذا القرار، على أن يتم احتساب الزيادة في الأجر الشهري إذا حصل عليها العامل السعودي بعد تاريخ انتقاله، وأنه لن يتم احتساب أيضا أجور السعوديين في الكيان التي وافق الصندوق على تقديم مبالغ لها من خلال برامجه الـ 14 وهي: (الدعم الإضافي للأجور المرتبط بالتوطين، دعم وظائف عقود التشغيل والصيانة، دعم المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية، دعم العمل عن بعد، برنامج عمل المرأة بدوام جزئي، دعم التدريب المرتبط بالتوظيف للمعاهد غير الربحية، باستثناء المبالغ التي تقدم كمكافآت تدريب أو تكاليف تدريب، مشروع سابك الوطني لسعودة وظائف المقاولين، باستثناء المبالغ التي تقدم كمكافآت تدريب أو تكاليف تدريب، برنامج التدريب السياحي المتخصص، باستثناء المبالغ التي تقدم كمكافآت تدريب أو تكاليف تدريب، برنامج التدريب المرتبط بالتوظيف بالقطاع الصحي، باستثناء المبالغ التي تقدم كمكافآت تدريب أو تكاليف تدريب، برنامج التنظيم الوطني للتدريب المشترك، باستثناء المبالغ التي تقدم كمكافآت تدريب أو تكاليف تدريب، برنامج الشراكات الاستراتيجية، باستثناء المبالغ التي تقدم كمكافآت تدريب أو تكاليف تدريب، برنامج تأنيث وتوطين العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية، باستثناء المبالغ التي تقدم كمكافآت تدريب أو تكاليف تدريب، برنامج دعم عمل المرأة في المصانع، باستثناء المبالغ التي تقدم كمكافآت تدريب أو تكاليف تدريب، برنامج دعم ملاك المنشآت الصغيرة، باستثناء المبالغ التي تقدم كمنحة). وقرر الصندوق من خلال مسودة «معا» التي اعتمدها مبلغ الإعانة المالية التي تمنح عن الكيان الواحد كنسبة من مبلغ الزيادة في إجمالي أجور العاملين السعوديين في الكيان، وأنها تختلف بحسب النطاقات وكذلك بنسب زيادة أجور العاملين السعوديين.
وبين الصندوق أن المنشأة ستستحق إعانة مالية ثانية بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار عن كل كيان تابع لها شريطة أن يكون لدى كياناتها عاملون سعوديون مسجلون في التأمينات الاجتماعية طوال الاثني عشر شهرا السابقة لتاريخ استحقاق الإعانة المالية، وأن يكون الكيان إما في النطاق الأصفر أو الأخضر أو البلاتيني بتاريخ استحقاق الإعانة المالية، ونوه الصندوق بأن المنشأة لن تستحق الإعانة المالية الثانية إذا كانت غير ملتزمة ببرنامج حماية الأجور، وأنه يجوز لمجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية استثناء منشآت معينة من هذا الشرط.

٤٥٠٠ سجين وسجينة يؤدون الاختبارات النهائية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=189486&CategoryID=5

المجاردة: محمد آل عمر
كشف مساعد الناطق الإعلامي بمديرية السجون في المملكة النقيب جلوي الخامسي عن أن أكثر من 4500 نزيل ونزيلة يؤدون اختبارات نهاية العام في جميع سجون المملكة.
وقال إن النزلاء موزعون على مختلف سجون المملكة ومنهم 842 نزيلا يدرسون في الجامعات بنظامي الانتساب والانتظام.

وأكد أن المنتظمين منهم يستفيدون من خاصية الشبكة الآمنة والشاشات للتواصل بشكل مباشر مع قاعات الدراسة في الجامعات، في حين يأتي بعض أعضاء هيئة التدريس لشرح المناهج داخل السجن في حال كان عدد الطلاب كافيا، حيث تم توفير قاعات للتعليم على مدار العام.
كما أكد الخامسي أن المديرية العامة للسجون حرصت على توفير كافة الإمكانات والأجواء المناسبة للنزلاء والنزيلات مما يساعد على خلق بيئة دراسية لا تختلف عما هي خارج أسوار السجن، وذلك بالتعاون مع إدارات التعليم في المناطق، للأخذ بأيدي النزلاء والنزيلات لحصد النتائج المتميزة.
وقال إنه تقدم لاختبارات اليوم في سجون المملكة عدد من الطلاب والطالبات في مراحل التعليم المختلفة. وبلغ عدد الطلبة لمرحلة تعليم الكبار (محو الأمية) 738 نزيلا، والمرحلة المتوسطة 1070، والمرحلة الثانوية 1576 والمرحلة الجامعية 842 نزيلا. وبلغ عدد الدارسات للتعليم النسوي 259 نزيلة في مختلف سجون المملكة، مؤكدا أن الاختبارات تسير بشكل ممتاز.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"الصحة العالمية" تلزم الدول بتعزيز دور أنظمتها الصحية للتصدي له

1.4 مليون شخص يفقدون أرواحهم بسبب العنف الأسري سنويا

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/29/article_852757.html

محمود لعوتة من الرياض
اعتمدت منظمة الصحة العالمية قرارا لتعزيز دور النظام الصحي في التصدي للعنف، ولا سيما ضد النساء والفتيات والأطفال. وقد شارك في تأييد ودعم القرار 24 دولة منضمة تحت لواء الجمعية العامة للمنظمة العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة وكندا وتركيا والهند. وحصلت "الاقتصادية" على نسخة باللغة الإنجليزية من البيان الرسمي للمنظمة الذي صدر أمس الأول قبل اختتام اجتماع الجمعية العمومية الدوري للمنظمة الذي شهد نقاشا عاطفيا من أجل المتضررين من العنف الأسري على مستوى العالم.
ويدعو القرار ضمن ما جاء في محتوى البيان إلى إعداد منظمة الصحة العالمية خطتها الأولى قبل أي وقت مضى للعمل على تعزيز دور النظام الصحي في معالجة العنف بين الأشخاص، ولا سيما ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال، وسيتم تمرير مشروع القرار من خلال اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة رقم 69 خلال عام 2016.
د. مها المنيف
ولاحظ البيان استمرار العنف بين الأفراد، ولا سيما ضد النساء والفتيات والأطفال، في كل بلد من بلدان العالم، في وضع يعد تحديا كبيرا للصحة العامة، فهو يثير المزيد من المخاوف من أن العنف له عواقب ذات صلة بالصحة بما في ذلك الوفاة والعجز والإصابات الجسدية، والآثار الصحية النفسية والعواقب الصحية الجنسية والإنجابية، فضلا عن الآثار الاجتماعية.
من جهتها، أوضحت لـ"الاقتصادية" الدكتورة مها المنيف الناشطة السعودية في مجال مكافحة العنف الأسري بكل أشكاله، أن تاريخ هذا القرار يعود إلى عام 1996، حيث صدر أول قرار من الجمعية العمومية لمنظمة الصحة العالمية بتصنيف قضية العنف كقضية صحة عامة لها عواقب صحية قريبة وبعيدة المدى. مشيرة إلى أنه في 2002 صدر التقرير العالمي حول العنف والصحة وهو الأول من نوعه الذي أسهم بشكل بارز في فهمنا للعنف وأثره في المجتمعات، حيث صنف أنواع العنف وأورد توصيات للوقاية من العنف على المستوى المحلي والوطني والدولي وقدم وسائل لتحسين الخدمات المقدمة للضحايا.

وقالت المنيف "كان العنف يعتبر إما شأنا عائليا أو ضمن اختصاص جماعة القانون وعلم الاجتماع، لكن التقرير دفع بالعنف ليصبح ضمن اهتمامات ومسؤوليات جميع قطاعات المجتمع ومنها القطاع الصحي".
وأضافت أن هذا القرار الجديد من الجمعية العمومية لمنظمة الصحة العالمية ما هو إلا تكملة لما سبق، وذلك بالدعوة إلى توسيع نطاق العمل في قضية العنف عن طريق تعزيز دور الجهات الصحية في التصدي لهذا الوباء الذي بات منتشرا وأصبح أحد الأسباب الرئيسة للوفاة والمرض. وتعترف "الصحة العالمية" بأن النظم الصحية لا تعالج على نحو كاف لمشكلة العنف، ومع ذلك يؤكد دور النظام الصحي في مجال الوقاية والاستجابة والدعوة إلى تدخلات لمكافحة القبول الاجتماعي والتسامح من العنف بين الأفراد، إضافة إلى خطة العمل العالمية. وطلبت منظمة الصحة العالمية مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى تطوير الأدلة العلمية على حجم واتجاهات العواقب الصحية، والمخاطر والعوامل الوقائية للعنف؛ ودعم الدول الأعضاء من خلال توفير المساعدة التقنية؛ ووضع اللمسات الأخيرة على تقريرها عن الوضع العالمي في عام 2014. وينبغي للمنظمة أيضا إعداد تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.
وهنا شددت الدكتورة مها المنيف على تطبيق هذا القرار على أرض الواقع وأن تقوم وزارة الصحة السعودية باتخاذ إجراءات عملية داخل المستشفيات بتحديد فرق بعينها لمعالجة حالات الإصابات بالعنف.
وتحث المنظمة الدول الأعضاء على ضمان معالجة جميع الأشخاص المتضررين من العنف في الوقت المناسب وبشكل فعال وبأسعار معقولة من ناحية الحصول على الخدمات الصحية؛ وتحسين جمع ونشر البيانات المتعلقة بالعنف؛ وتعزيز القدرات لمنع العنف ورده. ووصفت الدكتورة مها المنيف هذا التقرير بأنه ركز على الفئات الأكثر عرضة للعنف وهم النساء والفتيات والأطفال من الجنسين، وأورد طرق تعزيز دور القطاع الصحي في النقاط التالية:
ـ دعم القطاع الصحي لعمل أبحاث وإيجاد البراهين العلمية على حجم المشكلة، وأسباب وجذور العنف، وعواقب العنف الصحية.
ـ دعم القطاعات الصحية لتقديم الخدمات للضحايا، إضافة إلى جمع المعلمات الإحصائية عن الحالات وتحسين أداء المتعاملين مع ضحايا العنف من العاملين الصحيين.
ـ وأخيرا التشابك والتعاون بين القطاع الصحي والقطاعات الأخرى للتعامل مع ضحايا العنف ضمن فريق متعدد التخصصات. فمن الملاحظ أنه مع تحسن الأوضاع الصحية في كثير من الدول والقضاء على كثير من الأمراض المعدية. وأصبح العنف سواء العنف الأسري أو العنف المجتمعي هو أحد أهم أسباب الوفاة في العالم، إضافة لما يسببه العنف من إصابات تؤدي إلى الإعاقة والأمراض المزمنة على المدى الطويل ولا ننسى التأثير السلبي على الصحة الإنجابية للمرأة والتكلفة المادية للعنف "علاج الضحية من الإصابات الحديثة والأمراض المزمنة طويلة المدى" التي تؤثر على اقتصاد الدولة.
وكشف التقرير أنه في كل عام يفقد نحو 1.4 مليون شخص حياتهم وأرواحهم بسبب العنف، ويعاني الكثير من المصابين المشكلات الصحية، وأن كل ثلاث نساء في العالم يواجهن العنف من جانب شريك حميم مرة واحدة على الأقل في حياتهن، كما يضع العنف عبئا هائلا على الاقتصادات الوطنية، ويكلف الدول المليارات من الدولارات سنويا في مجال الرعاية الصحية، وشدد البيان على ضرورة الاعتراف بأن العنف يعد مشكلة صحية عامة.
وهنا تعود الدكتورة مها المنيف لتقول "نسجل سنويا أكثر من 300 حالة عنف ضد الطفل يمثل العنف الجسدي الغالبية 60 في المائة ثم الإهمال والعنف الجنسي، إضافة إلى أن هناك وحدات للحماية في القطاع الصحي السعودي للتعامل مع حالات العنف ضد البالغين. وقد شهدت المملكة في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في الخدمات المقدمة للضحايا ومن أهمها صدور نظام الحماية من العنف والإيذاء في أيلول (سبتمبر) 2013 الذي ينص على إلزامية التبليغ عن حالات العنف للعاملين في القطاع الصحي، ونتوقع زيادة في عدد الحالات في السنوات المقبلة لزيادة الوعي الحقوقي للضحايا وإلزامية التبليغ للعاملين، وأن تحسن الخدمات وأساليب الحماية سوف يشجع الضحية للخروج من خلف جدران العنف وعدم الصمت عنه".
وأوضحت المنيف في ختام تصريحها لـ "الاقتصادية" أنه في المملكة تم طرح قضية العنف الأسري كقضية شأن عام في بداية عام 2000 وقد تعاملنا معها بعد ذلك كقضية صحة عامة، حيث تم إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني تحت مظلة جهة صحية في المملكة وهي وزارة الحرس الوطني، كما تم إنشاء 42 مركزا لحماية الطفل من العنف في القطاعات الصحية المختلفة في المملكة، لتخدم ضحايا العنف، وتم ربط هذه المراكز بسجل وطني لتسجيل الحالات.
وتابعت: لقد قام برنامج الأمان الأسري بعمل دراسة ميدانية عن أثر تجارب الطفولة السيئة مثل العنف على مستوى الإصابة بالمرض بعد سن البلوغ ووجدنا علاقة طردية قوية فمثلا كلما تعرض الإنسان للعنف في طفولته كلما ازدادت

فرصته بأن يصاب بأمراض جسدية مزمنة مثل السكري والضغط وأمراض القلب والرئة، وتصل هذه النسبة إلى 3 - 7 أضعاف مقارنة بمن عاش طفولة آمنة، إضافة للأمراض النفسية التي عادة ما تظهر عند البالغين الذين تعرضوا للعنف في طفولتهم، ولا نغفل أن هؤلاء الأطفال عندما يكبرون هم كذلك معرضون لأساليب حياتية مضرة بالصحة مثل التدخين وشرب المسكرات والمخدرات وعدم الاهتمام بصحتهم بشكل عام.

وزارة العمل والتحديات والدعم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/939819

راشد محمد الفوزان

وزارة العمل تقوم بعمل كبير ولن أبالغ حين أقول "جبار" والسبب أنها ليست معنية بالتوظيف والبطالة فقط، بل بمحاولة مواجهة " فئة من المجتمع " تحارب وضد التوظيف، فالطريق ليس ممهدا لها، وهذا ما نلحظه بدءاً من عمل الكاشيرات ومن مستلزمات النسائية، وحتى الأمس والتوجه لعمل المرأة في الصيدليات، فالوزارة والوزير وكل منتسب للوزارة، ليس همه الوحيد معالجة وحلول البطالة، بل عليه أن يتوقع رفضا أو استهجانا اوممانعة او غيرها، وفي كل مرة يصدر قرار نجد رفضا وهذا اصبح متوقعا في مجتمع يهاب ويخشى التغيير مع ان التغيير هو للأفضل وبقيادة الدولة ممثلة بدور الوزارة التي تحرص على تنفيذ سياسات عليا للحكومة بمحاربة ومعالجة البطالة وهذا تحد كبير ومهم يجب علاجه لا اهماله، من هنا علينا " كمواطنين " أن نثق بعمل الدولة والوزارة بحل مشكلة البطالة للرجال والنساء خصوصا، ونحن ببلاد إسلامية والدولة حريصة جدا على ذلك والثبات على الأسس والعقيدة الإسلامية، فلماذا الخوف والرهاب من عمل المرأة، التي بطالتها هي الضرر الكبير والسلبية؟ فهي تعني مشاكل اجتماعية وفقرا وطموحات تتكسر وطاقة معطلة ونحن بحاجة لها، وغيره كثير من السلبيات للبطالة، وهذا هو التحدي الكبير الذي يجب أن نقف مع الدولة به كدعم ومساندة لا محبطين وسلبيين.

يجب أن نقر اننا بمرحلة تحول، ولها رافض ولها مستبشر، ولكن على كل رافض لا يفرض ما يريد على الآخرين ويعمل على ذلك، فإن لم تكن مناسبة لك أتركها لمن يحتاجها لا احد يجبرك على عمل او فرضه عليك، ونحن نثق اننا وبقيادة وزارة العمل أنها تعمل على المحافظة على عقيدتنا الاسلامية وتحرص كل الحرص وتسن القوانين لها، فلا تكونوا عونا سلبيا على ذلك، بل ادعموا عمل المرأة وافتحوا المجال لها، بكل ما يحترم عقيدتنا وديننا وعاداتنا وتقاليدنا لن يمنع كل ذلك من عملها، وإلا ما قيمة طاقة بشرية نسائية معطلة وصلت نسبة بطالتها ما يقارب 33% وهي نسبة عالية جدا وغير طبيعية، والوزارة تعيش تحديا كبيرا، وهو حل البطالة وبنفس الوقت هناك من يقف حجر عثرة، ويجب القناعة ان الدولة ليست مصدر العمل لوحدها، بل القطاع الخاص هو الأساس للعمل وفرصه لا تنتهي ويجب ان يكون هذا واضحا أن الوزارة تعمل على تشريع وسن حلول تناسب العمل، وهي تعمل باجتهاد واخلاص وعمل دؤوب وكبير رغم المصاعب من المجتمع نفسه ولن اعمم وانها فئة قليلة محبطة، ولكن مرور الزمن والوقت سيكشفان لنا كم الخطأ الذي عشناه بتعطل عمل المرأة، ونحن الآن نجدها تعمل بعدة اعمال فماذا حدث ؟ لا شيء غير وظيفة ودخل جيد وطموحات تتحقق.

الحلول تأتي بتكاتف الجميع لا شك، وهذا ما اطالب به سواء من الوزارة أو المجتمع او الشركات او الأفراد او مخرجات التعليم، يجب ان يكون هناك توافق وتشجيع ودعم لكي في النهاية نصل لحلول افضل وخفض وحل للبطالة، لا العكس بلا مبرر او مسوغ من أي نوع أو شيء.

AL-JAZIRAH
الجزيرة

هل يمكن للمرأة أن تكون وزيرة في مجتمعنا؟

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140529/ar7.htm

د. إبراهيم محمد باداود

قام مركز السيدة خديجة بنت خويلد التابع للغرفة التجارية الصناعية بجدة بإجراء دراسة بعنوان (عمل المرأة ومشاركتها في التنمية الوطنية) وذلك بالتعاون مع المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية وتهدف الدراسة إلى النظر في دى مشاركة المرأة في سوق العمل ومعرفة العوامل المساعدة لزيادة هذه المشاركة لدعم التنمية الوطنية،
كما تسلط الدراسة الضوء على المعوقات التي تواجه المرأة العاملة بشكل خاص والتعرف على الرأي العام للمجتمع حول مشاركة المرأة السعودية في التنمية الوطنية وتحديد أهم العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة في العمل بشكل فاعل وإيجابي كما تقوم الدراسة بتحليل واقع عمل المرأة في سوق العمل والتعرف على المعوقات التي تواجه المرأة في سوق العمل واقتراح الحلول المناسبة لزيادة مشاركة المرأة في التنمية الوطنية مشاركة مستدامة.
الدراسات والبحوث وسائل هامة لمعرفة حقيقة الواقع والدراسة التي قام بها مركز السيدة خديجة بنت خويلد كشفت حقائق هامة منها أن أكثر من 50% من العينة تؤيد عمل المرأة كوزيرة كما أيدت 52% عملها كدبلوماسية وهناك 42% أيدوا عملها عضوة في هيئة كبار العلماء، كما أوضحت الدراسة أن أهم ماتبحث عنه المرأة التي تريد أن تعمل هو الراتب المناسب وعدد ساعات عمل مناسبة ثم مكان عمل مناسب، وهناك 90% من النساء يؤكدن بأن لهن دورا في تنمية المجتمع في حين أكد 79% من الرجال وجود هذا الدور، كما أكد 77% من إجمالي العينة أن عمل المرأة في محلات المستلزمات النسائية يعد تجربة ناجحة وفي الوقت نفسه شجع 80% من إجمالي العينة توفير فرص عمل للمرأة من منزلها وأثره في زيادة مشاركتها في التنمية الوطنية، ولحماية المرأة أثناء العمل فإن 88% من العينة يرون أهمية اعتماد قانون للتعديات غير الأخلاقية في بيئة العمل، كما أوضحت الدراسة أن 88% من أفراد العينة يشيرون إلى أن عدم وجود نظام مواصلات عامة ذو كفاءة يعيق أفراد المجتمع من مزاولة أعمالهم اليومية خصوصا وأن هناك 30% من الإناث من أفراد العينة لايتقاضين بدل مواصلات، كما أوضح 50% من العينة ذكوراً وإناثا أن عدم السماح للسيدات بقيادة السيارة في السعودية يعيقهن من إنجاز أعمالهن ومشاركتهم في التنمية الوطنية.
خرجت الدراسة بتوصيات هامة منها ضرورة تحديث الأنظمة والقوانين الخاصة ببيئة عمل المرأة والدعوة لتعيين المرأة في المناصب القيادية وتنويع الفرص الوظيفية لعمل المرأة في مجالات مختلفة إضافة إلى إقامة حملة وطنية توعوية للنساء وأولياء أمورهن حول حقوق المرأة في العمل وأهمية مشاركتها في التنمية الوطنية وتوفير فرص عمل لها بالدوام الجزئي أو عن بعد من المنزل والعمل على مساعدتها لتوازن بين واجباتها الأسرية والعملية وتوفير وسائل التدريب لها.
مشاركة المرأة في التنمية الوطنية لم تعد اليوم حلماً أو أملاً بل أصبحت واقعاً فهي اليوم تقوم على تربية الأجيال وتسعى للتوازن بين واجباتها الأسرية ومسؤولياتها العملية كما تسعى لأن يكون لها مصدر رزق لها إما لدعم أسرتها أو للصرف من خلاله على نفسها ومتطلبات الحياة الخاصة بها والتي تزداد غلاء يوماً بعد يوم، فعمل المرأة اليوم لم يعد كمالياً أو للتجمل أو لنقل: إن المرأة تعمل في مجتمعنا بل أصبح في بعض الظروف ضرورة يحتاجها المجتمع.
لقد أعجبت بتعليق وكيل وزارة العمل المساعد الدكتور فهد التخيفي خلال اجتماعه مع أصحاب المحلات ومعارض الملابس النسائية حيث قال إننا لانريد تشغيل النساء على حساب القيم والثوابت التي لانتنازل عنها مطلقاً موجهاً أصحاب المحلات بوضع كافة الآليات والإجراءات الإدارية والفنية الضرورية لحماية الفتيات ولتوفير بيئة عمل تتوافق مع ديننا وتساهم في إيجاد دور فعال للمرأة في تنمية وطننا.

عائلات ضحايا أحداث "إكديم إزيك" في المغرب ينتقدون ازدواجية معايير هيئات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م
http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=773706&issueno=12966#.U4a8IHYgtoA

الرباط: «الشرق الأوسط»
انتقدت تنسيقية عائلات وأصدقاء ضحايا أحداث مخيم إكديم إيزيك، التي جرت في مدينة العيون (كبرى مدن الصحراء) عام 2010 ازدواجية المعايير في تعامل الهيئات الأممية ذات الصلة بحقوق الإنسان مع ملفهم. وذلك في رسالة وجهتها إلى نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، بمناسبة زيارتها للمغرب التي تختتم اليوم (الخميس).
وكان 11 من عناصر قوات الأمن المغربية قد قتلوا عقب تدخل قوات الأمن لتفكيك مخيم شيده محتجون للمطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية في نوفمبر (تشرين الثاني) 2010، واتهم 24 صحراويا من الموالين لجبهة البوليساريو الانفصالية بالضلوع في قتلهم، وجرت محاكمتهم في محكمة عسكرية في فبراير (شباط) 2013 بتهم «تكوين عصابات إجرامية، واستعمال العنف ضد قوات الأمن، والقتل العمد والتمثيل بالجثث».
وجاء في الرسالة الموجهة إلى بيلاي: «نتوجه إليكم للفت انتباهكم إلى ازدواجية المعايير في تعاطي هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان، لا سيما ملف الضحايا من أقاربنا الأحد عشر، من عناصر الأمن والوقاية المدنية، الذين قتلوا خلال تفكيك المخيم سلميا، إعمالا لقرار الوكيل العام». وأضافوا: «ولأن أقاربنا لم يكونوا مسلحين، فوجئوا بهجوم مجموعة من المعتصمين في المخيم، حيث جرى ذبحهم وتشويه جثثهم والتمثيل بها».
وأعربت التنسيقية عن استنكارها لمحاولات المتهمين في هذا الملف، والجمعيات والهيئات الموالية لهم، العمل بكل الوسائل على تسييس الملف وإخراجه من طبيعته الجرمية والجنائية إلى ملف سياسي. وأكدت عائلات الضحايا أنه «طالما أن الأمر يتعلق بالمس بالحق في الحياة، حيث جرى قتل أقاربنا بطريقة همجية، فإننا لا نقبل أي مزايدة على ضحايانا من خلال قلب الأدوار بين القتلى، وهم أقاربنا، وبين المدانين بارتكاب هذه الأفعال الجرمية، وهم المعتقلون على خلفية هذا الملف».
كما أعربت التنسيقية عن استيائها من خلو تقارير المفوضة السامية من الإشارة إلى حقوق الضحايا الذين قتلوا، واكتفائها بالتركيز على حقوق المتهمين، و«ذلك في تبخيس لافت للمس بالحق في الحياة من طرف الهيئات المعنية بحقوق الإنسان». وأكدت عائلات الضحايا تشبثها بالحق في العدالة والإنصاف «لأن الطرف الذي لم يسمع صوته عند عرض الملف على المحكمة العسكرية هو صوت ذوي حقوق الضحايا القتلى من أقاربنا، بينما طغت مداخلات المتهمين ودفاعهم خلال المحاكمة لما يزيد على عشرة أيام». ولذلك، تضيف الرسالة: «نحن الأكثر تضررا من عرض ملفنا على المحكمة العسكرية، ونحن أول المستبشرين خيرا بإصلاح القضاء العسكري، حتى يتمكن الضحايا وذووهم من إسماع صوتهم وتمكينهم من ضمانات المحاكمة العادلة».

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 30 رجب 1435هـ - 29 مايو 2014م

http://www.aleqt.com/2014/05/29/article_852737.html